

قرار أميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢ بإعادة تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المادة (٢٣) منه،
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين إختصاصات الوزارات
والأجهزة الحكومية الأخرى، والقوانين المعدلة له،
وعلى القرار الأميري رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة،
قررنا ما يلي:

مادة (١)

يعاد تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة برئاسة سمو ولي العهد وعضوية كل من:

١- سمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني	رئيس مجلس الوزراء
٢- سعادة الشيخ / حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	وزير الخارجية
٣- سعادة السيد / يوسف حسين كمال	وزير المالية
٤- سعادة السيد / علي بن سعد الكواري	وزير الشؤون البلدية والزراعة
٥- سعادة السيد / محمد بن عيسى المهندي	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عضو مجلس الوزراء

مادة (٢)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤ / ٧ / ١٤٢٣ هـ
الموافق : ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٢ م

* الجريدة الرسمية العدد الحادي عشر في ١ ديسمبر / ٢٠٠٢ م